

تصاعد الطلب على المطهرات يقوّض صناعة الكحول في تونس

تقلص إمدادات الكحول لمصانع العطور ومواد التجميل والمشروبات جراء كورونا

أدى تزايد الطلب على المطهرات ومواد التعقيم في تونس إلى تقويض عمليات وكالة الكحول في تزويد مصانع العطور ومواد التجميل وصناعات النبيذ، بفعل توجيه الأولوية إلى المستشفيات والصيدليات لدعم جهود مكافحة كورونا.

المخزونات المطلوبة بفعل الإجراءات الاستثنائية للدول المنتجة التي وصلت حدود المنع الكلي لتصدير هذه المادة.

وأشار مدير عام الوكالة إلى أن "الطلب على مادة الكحول ارتفع بنحو 60 في المئة، في المقابل تمتلك الوكالة مخزونا استراتيجيا ذا صيغة تجارية، ومع تزايد الطلب ودقة المرحلة تم توجيهه نحو الأولوية الصحية ولو على حساب قطاعات أخرى نظرا إلى ظرف الدقيق المتعلق بالصحة والأمن العام".

وأكدت وكالة الكحول في بيان أن إجراءات ترشيح توزيع الكحول تم الاتفاق عليها بين وزارة المالية ووزارة الصحة، بما يضمن مخزونات إستراتيجية من مستحضرات الأدوية والمطهرات، حيث رتبّت وزارة الصحة أولويات التزويد لمخابر الصناعات الصيدلانية طبقا لدرجة أهلية صنع المواد المطلوبة، كما سمحت كذلك لكل المؤسسات المختصة في تزويد المستشفيات العمومية والخاصة بمستحضرات التعقيم والاستعمالات الطبية.

وأكد مهدي مبارك مدير عام الوكالة أن "التزويد سيعود إلى حركته الطبيعية خلال النصف الثاني من شهر مايو المقبل"، مشيرا إلى أن "قطاعات الصناعة الأخرى غير الطبية والمستخدمه مادة الكحول متضررة بطبيعتها بفعل الإغلاق والحجر الصحي الشامل والكلي". وتتمثل المنتجات الصناعية بمختلف أنواعها نحو 17 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي لتونس، مما يعني أن تضررها بمفعول الوعاء سيكلف الاقتصاد المحلي فاتورة باهضة، مما اضطر العديد من المصانع إلى إطلاق صيحة فزع بعد أن أجبرتها أزمة الوباء على تعطيل إنتاجها. وخصّصت الحكومة التونسية خطة مساعدات قيمتها نحو 850 مليون دولار



أولوية التزويد للقطاع الصحي

مايو المقبل على أقصى التقدير، إضافة إلى وصول كمية من الكحول الموردة إلى ميناء رادس، بما سيساهم في تحسين نسق التزويد بالكحول. وأشارت الوكالة في سياق آخر إلى أن المشروع المستقبلي لتداول الكحول المغلبي سينضوي تحت إجراءات القانون لاقتفاء أثر المواد عبر كل مسالك التوزيع حفاظا على القدرة الشرائية للمستهلك مع توفير شروط الصحة والسلامة المستوجبة من خلال إرساء آلية تحديد المسؤوليات في صورة تداول سلع غير مطابقة للمواصفات أو مغشوشة، وبالتالي رفع مستوى فاعلية التحكم في مسالك التوزيع ومراقبتها.

ونوّهت وكالة الكحول إلى أن تلبية طلبات كل المصانع العاملة في مجال التزويد بالكحول دون اعتماد آلية الترشيد سيؤدي إلى نفاذ المخزونات في وقت قياسي، بما يشكّل مجهودات الدولة في مكافحة الجائحة العالمية لوباء كورونا، حيث تشهد الوكالة صعوبات على مستوى إجراءات التزويد الاعتيادية من السوق العالمية، مما اضطر الوكالة بإشراف وزارة المالية وباستشارة السلطة التنفيذية إلى اللجوء إلى إنجاز صفقات بالتفاوض المباشر، وذلك قصد ضمان تزويد كل حاجيات الصناعيين دون استثناء.

وأكدت الوكالة أن وتيرة تزويد السوق ستعود بصفة عادية مع نهاية



مهدي مبارك
الطلب على مادة الكحول ارتفع بنحو 60 في المئة

تم السماح لكافة المؤسسات المتعاقدة باقتناء الكحول من الوكالة وذلك في حدود الكميات المضبوطة والمحددة بالبطاقات الفنية للتصنيع. إضافة إلى السماح لمراكز تصفية الدم والمؤسسات المختصة في تزويد الصيدليات للبيع بالتفصيل بالتزويد بمادة الكحول، وذلك في إطار إحكام إجراءات تزويد كل الفاعلين المباشرين في مجال الصحة العامة.

للمؤسسات والأفراد بهدف مواجهة التدايعات الاقتصادية لتفشي فيروس كورونا.

ولفت المدير العام إلى أن "الوكالة ليست غافلة على حاجيات المصانع الأخرى وستعمل على تزويدها في أقرب الأجل، خصوصا وأن نسبة الحاجة إلى الكحول ستتقلص مع الرفع التدريجي للحجر الصحي الشامل".

وشدد على أن "المرحلة دقيقة تستوجب منح الأولوية للقطاع الصحي، ومعاوضة جهود الدولة في مكافحة الوباء".

وفي سياق متصل أصدرت الصيدلية المركزية طب عروض للتزويد بكميات كبيرة من المطهرات ومواد التعقيم، فيما

وأضاف أن "إجراءات الحجر الصحي وإغلاق عدد من الخطوط البحرية والجوية مع الدول المصدرة للكحول، قلصا الكميات المتوافرة في المخزون، خصوصا مع غلق منافذ التبادل التجاري مع أكبر منتجي الكحول كفرنسا والمغرب وباكستان والبرازيل".

سناء عدونيه
صحافية تونسية

تونس - دفع الضغط الكبير على مسالك توزيع الكحول نحو القطاع الصحي إلى اضطراب حاجيات تزويد القطاعات الأخرى كصناعة العطور ومواد التجميل والنبيذ والطباعة نظرا إلى ارتفاع الطلب بنحو غير مسبوق، وغلق الخطوط الجوية والبحرية مع البلدان المنتجة للمادة لاستيراد كميات أخرى لتغطية الحاجة.

إجراءات الحجر الصحي وإغلاق الخطوط البحرية والجوية مع الدول المصدرة للكحول قلصا الكميات المتوافرة في المخزون

وتسبب انفجار الطلب على مادة الكحول في القطاع الصحي بالتزامن مع وباء عالمي في اضطراب بعض أنشطة العاملين بقطاعات أخرى كالعطور ومواد التجميل وصناعات النبيذ، إضافة إلى صعوبات تشهدها الوكالة لتأمين

المغرب يعيد هيكلة الإنفاق لمواجهة أزمة كورونا

ترشيح إنفاق المؤسسات الحكومية لتخفيف التدايعات الاقتصادية على الشركات والأفراد

الوسائل التي ستجرى تعبئتها لكل مرحلة. وتضمنت توصيات صندوق النقد الدولي اعتماد سياسات اقتصادية لتخفيف أثر تراجع النشاط على الأفراد والشركات والنظام المالي، وتقليص الآثار المستمرة للتباطؤ الاقتصادي الحاد، وضمان إمكانية بدء التعافي الاقتصادي بسرعة مع انحسار الجائحة.



سعد الدين العثماني
ضرورة ترشيح الإنفاق العام وتوجيه الموارد نحو الأولويات الطارئة

وأكدت لجنة اليقظة الاقتصادية تأثر فروع للأنشطة الاقتصادية، خصوصا تلك المعتمدة على الطلب الخارجي وقدرات السلطات الحكومية، في حين حافظت بعض الفروع الأخرى على نشاطها مستفيدة من الإجراءات المتخذة من أجل الحفاظ على فرص العمل ودعم القدرة الذاتية ومخصصات الديون، لتعزيز قدرة المؤسسات على دعم الشركات، في الظروف الاستثنائية الحالية.

وكشفت لجنة اليقظة الاقتصادية حرصها على احترام قواعد منح المساعدات للشركات التي توجد في وضعية صعبة، فيما يتم إنجاز مشروع قانون يوضح الشروط الجديدة لمنح هذه المساعدات. ووافقت لجنة اليقظة الاقتصادية في إطار الإجراءات والتدابير قصيرة المدى، على منهجية للتفكير المستقبلي بهدف تطوير مقاربات مستدامة للمرحلتين المقبلتين؛ وهما إعادة التشغيل التدريجي لمختلف قطاعات الإنتاج، والانتعاش الفوري للاقتصاد، حيث سيتم تحديد

الدولة والشركات. وكشفت دراسة أنجزها صندوق الإيداع والتدبير التابع للدولة، أن الانكماش الاقتصادي بالمغرب من المتوقع أن يستمر طوال الربع الثاني من العام، على أن يبدأ السراوج الاقتصادي انتعاشه مع بداية يوليو المقبل.

وأوضحت دراسة صندوق الإيداع والتدبير أن من بين أسباب تراجع معدل النمو، انخفاض القيمة المضافة للقطاع الزراعي، والمتأثر بالجفاف، ولا يتجاوز إجمالي الإنتاج الوطني من الحبوب 30 مليون قنطار، كما أن تراجع الطلب الداخلي سيساهم أيضا في تقليص معدل النمو. وتنفيذا للإجراءات المتخذة لمواجهة آثار كورونا على الاقتصاد،

وتوجهت الحكومة مواردها لدعم قطاعات الاقتصاد الأكثر هشاشة، كالشركات الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة، لضمان استمرار عملها في هذه الظروف. وفي هذا السياق شدد العثماني على "ضرورة تقييد القطاعات الوزارية بالتزاماتها المالية تجاه الشركات، وتسريع وتيرة أداء مستحققاتها، وخاصة منها الشركات الصغيرة جدا، والصغيرة والمتوسطة حتى يتسنى لها الوفاء بالتزاماتها المالية والحفاظ على فرص العمل، والتخفيف من التدايعات الاجتماعية لهذه الأزمة".

وأقر البنك المركزي إجراءات جديدة لتخفيف وطأة الأزمة على الشركات الصغيرة والمتوسطة بتقديم حوافز وتسهيلات للمؤسسات البنكية، لحثها على تمويل الشركات المتضررة. وأكد البنك المركزي أنه اتخذ مجموعة من الإجراءات لمواكبة مؤسسات الائتمان على الصعيد الاحترازي، لتشمل المتطلبات من السيولة والأموال الذاتية ومخصصات الديون، لتعزيز قدرة المؤسسات على دعم الشركات، في الظروف الاستثنائية الحالية.

فايروس كورونا، بزيادة النفقات على الرعاية الصحية لتعزيز القدرات والموارد في هذا القطاع مع اعتماد إجراءات الحد من العدوى.

وتوقع صندوق النقد الدولي أن يحقق الاقتصاد المغربي انتعاشا خلال السنة المقبلة بنحو 4.8 في المئة، بعد مروره من ركود حاد بسبب كورونا خلال السنة الجارية، حيث يتوقع أن يتراجع الناتج الداخلي الخام بنحو 3.7 في المئة.

وفي هذا الإطار أكدت لجنة اليقظة الاقتصادية التي تضم ممثلين عن الحكومة والقطاع الخاص، قدرة الاقتصاد المغربي على تجاوز تدايعات الوباء من خلال التعاون الوثيق بين

كثف المغرب جهوده لإعادة هيكلة الإنفاق الحكومي والضغط على المصروفات بهدف توجيه الموارد المالية نحو تخفيف التدايعات الاقتصادية لكورونا على الشركات والأفراد ومواجهة الطلب المتزايد على الخدمات الصحية.

ويتضمن القرار النفقات ذات الأولوية على مستوى الموازنة العامة وميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة والحسابات الخصوصية للجزيرة والمؤسسات العامة، التي ستلتزم بالقرارات إلى غاية شهر يونيو 2020. وكان صندوق النقد الدولي قد أوصى الحكومة المغربية بضرورة إيلاء الأولوية العاجلة في احتواء تدايعات انتشار



محمد ماموني العلوي
صحافي مغربي

الرباط - اتخذت الحكومة المغربية إجراءات جديدة لتقليص النفقات العامة استجابة للظرف المرهق الذي فرض أوليات مكافحة التدايعات الصحية والاقتصادية لتفشي فيروس كورونا، الذي عطل الكثير من القطاعات الاقتصادية بسبب إجراءات الحد من انتشار الوباء.

وأكدت الحكومة المغربية على ضرورة ترشيح نفقات المؤسسات العامة، وتوجيه الموارد المتاحة نحو الأولويات التي يفرضها تدبير الأزمة الصحية، إلى غاية شهر يونيو المقبل. وقال رئيس الحكومة سعد الدين العثماني إنه "من الضروري تضافر الجهود لتطبيق الإجراءات الحكومية، ليتمكن المغرب من إدارة هذه الأزمة بنجاح والحد من آثارها السلبية على المواطنين وعلى الاقتصاد المحلي". وتستتعي الإجراءات التقشفية للحكومة النفقات الضرورية للإدارات ومؤسسات الدولة، مثل أجور الموظفين، وبنفقات الاستثمار، والنفقات المخصصة للحد من آثار الجفاف، وبعض النفقات الاجتماعية التي يتولاها صندوق دعم التماسك الاجتماعي والتكافل العائلي. كما يستتعي الإجراء قطاعات الصحة والقطاعات الأمنية، بما فيها وزارة الداخلية والمصالح الأمنية التابعة لها وزارة الدفاع.



الدعم الاجتماعي متواصل رغم الأزمة